نظرية "المناطق العازلة" في الاستراتيجية الإسرائيلية بعد الكنيست الـ 26

من الترتيبات الأمنية المؤقتة إلى إعادة رسم الحدود الميدانية



إبراهيم عبد الحميد عفيفي

تقدير استراتيجي
(145)
تشرين الثاني/ نوفمبر 2026

مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات

التقدير الاستراتيجي

هو تقدير دوري يتميز بكثافة مادته وتركيزها، ويحاول دراسة حدث أو قضية معينة، والنظر في مساراتها المستقبلية، مع ترجيح السيناريو الأقوى، ثم تقديم الاقتراحات للتعامل معه بالشكل الأفضل.

وعادة ما تتناول مواضيع التقدير الشأن الفلسطيني وما يتعلق بذلك من أبعاد عربية وإسلامية ودولية، بالإضافة إلى اهتمامه بالخطوط الأخرى التي تدخل ضمن عمل المركز.

رئيس التحرير: أ. د. محسن محمد صالح مدير التحرير: إقبال وليد عميش

جميع إصدارات ومنشورات المركز تعبّر عن رأي كتّابها ولا تُعبّر بالضرورة عن رأي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

نظرية "المناطق العازلة" في الاستراتيجية الإسرائيلية بعد الكنيست الـ 26
من الترتيبات الأمنية المؤقّتة إلى إعادة رسم الحدود الميدانية

إبراهيم عبد الحميد عفيفي*

ملخص:



يحلّل هذا التقدير الاستراتيجي مستقبل "المناطق العازلة" التي أنشأها الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة وجنوب لبنان وجنوب سورية، ويستشرف مآلاتها في ضوء نتائج انتخابات الكنيست Knesset الـ 26 وتشكيل الحكومة المقبلة. وينطلق التقدير من فرضية مركزية مفادها أنّ إقامة الأحزمة الأمنية المتقدّمة داخل أراضي دول الطوق تحوّلت، عقب إخفاق السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، من تدبير عسكري مؤقت إلى ركن مؤسسي ثابت لدى الجيش الإسرائيلي، وأنّ التباين بين السيناريوهات الحكومية المحتملة (حكومة مركز – يمين برئاسة جادي آيزنكوت Gadi Eisenkot، أو حكومة وحدة برئاسة بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu، أو حكومة تصريف أعمال) لا يدور حول أصل البقاء في هذه المناطق، بل حول أدوات إدارتها وتوظيفها بين المأسسة الأمنية – الديبلوماسية، أو القضم التدريجي، أو التصعيد الميداني الهروبي.

* إبراهيم عبد الحميد عفيفي، باحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ويتابع دراساته العليا لنيل درجة الماجستير في هذا التخصص.

مقدمة:

أفرزت انتخابات الكنيست الإسرائيلي السادس والعشرين حالة انسدادٍ سياسي بين معسكر بنيامين نتنياهو والمعسكر المناوئ بقيادة رئيس الأركان الأسبق جادي آيزنكوت. ويأتي هذا الاستعصاء في لحظة مفصلية يسعى فيها جيش الاحتلال لترسيخ واقع جغرافي وأمني جديد على طول جبهات المواجهة تحت مسمّى "الخط الأصفر" والمناطق الدفاعية المتقدمة في قطاع غزة وجنوب لبنان والجنوب السوري. ومن هنا، يكتسب استشراف سلوك الحكومة الإسرائيلية المقبلة إزاء هذه المناطق العازلة أهميةً استراتيجية مضاعفة، لتحديد مدى تأثّر القرار العسكري بالتوازنات الحزبية الداخلية والكوابح الإقليمية والدولية.

أولاً: الخلفية البنيوية: من انكسار الجدار التكنولوجي إلى نظرية "الأحزمة العازلة":

مع انطلاق معركة طوفان الأقصى صباح السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، أظهرت النظرية العسكرية الإسرائيلية الكلاسيكية ضعفاً بنيوياً وتصدعاً زلزالياً في أركانها الثلاثة (الردع، والإنذار المبكر، والحسم السريع)، كما تجَسَّد الفشل التكنولوجي للجيش الإسرائيلي في أوضح صوره.

فعلى مدار العقدَيْن الأخيرَيْن، استفادت النظرية العسكرية الإسرائيلية من المسار الآلي والتكنولوجي المكثّف لتعويض العجز الجغرافي والديموجرافي وتقليص الاعتماد على العامل البشري، ما رسّخ مفهوم "الجيش الذكي والصغير" القائم على التفوق الرقمي وسرعة معالجة البيانات. وتجلّى هذا المفهوم في بناء منظومة دفاعية عازلة حول قطاع غزة كلّفت مليارات الدولارات، وشملت جداراً إسمنتياً تحت الأرض وموازياً له فوقها، مجهّزاً بمجسّات زلزالية، ورادارات أرضية، وأبراج مراقبة بصرية متطورة، ومنصات إطلاق نار تلقائي مشغّلة عن بُعد، وأجهزة إنذار مبكر، بهدف توفير نسق استقبال سيبراني محصّن يرصد أي نشاط غير نمطي ويُجهض التهديدات قبل وصولها إلى خط الاشتباك المباشر.



كما أثبتت الوقائع فشل سياسة "جزّ العشب"، التي افترضت إمكانية فرض فترات هدوء ممتدة عبر شنّ جولات قتالية دورية وعنيفة تُلحق بالخصم خسائر مادية وبشرية جسيمة تقنعه بعدم جدوى القتال، دون الحاجة إلى عمليات برية شاملة. وقد دفع هذا الإخفاق المزدوج الجيش الإسرائيلي إلى العودة المكثّفة لفكرة نقل المعركة إلى أرض العدو وإبقائه بعيداً عن الأراضي المحتلة، بعدما قاتلت "إسرائيل" للمرة الأولى داخل الأراضي المحتلة سنة 1948 في السابع من أكتوبر، وهو ما شكّل صدمةً للمؤسسات الإسرائيلية دفعتها لاحقاً إلى العودة إلى نظرية المناطق العازلة؛ عبر إقامة أحزمة دفاع متقدّمة ومجرّدة من السلاح داخل أراضي "العدو" ذات حضور عسكري بشري مباشر، في محاولة لتكريس نموذج يحاكي السيطرة العسكرية المباشرة في الضفة الغربية.

وقد حوّل هذا الانتقال "المناطق العازلة" إلى أداة أساسية، تتقاطع فيها اعتبارات الردع العسكري مع مساعي إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية والديموجرافية على طول حدود دول الطوق؛ وهو ما أعاد النقاش لدى صانعي القرار الاستراتيجي الإسرائيلي حول جدوى "المناطق العازلة" كبنية استراتيجية ثابتة ودائمة، أم كأداة ضغط تكتيكية للحصول على مكاسب محددة.



وليست فكرة "المناطق العازلة" طارئةً على النظرية الأمنية الإسرائيلية، بل تستدعي تجربة "الحزام الأمني" في جنوب لبنان ما بين 1978 و2000 بوصفها التطبيق التاريخي الأبرز لهذه النظرية. فقد بدأت "إسرائيل" بتأسيس هذا الشريط الحدودي عقب عملية الليطاني سنة 1978 بالاعتماد على ميليشيا محلية حليفة، قبل أن تكرّسه رسمياً سنة 1985 بعمق تراوح بين 5 و20 كم (نحو 10% من مساحة لبنان) تحت مسمّى "المنطقة الأمنية"؛ بهدف إبعاد المقاومة عن مستوطنات الجليل الأعلى وتوفير عمق دفاعي متقدم. وعلى الرغم من أنّ هذا الحزام حقّق في سنواته الأولى هامشاً من العزل الجغرافي، فإنه تحوّل تدريجياً إلى عبء عسكري وبشري ضاغط على الجبهة الداخلية الإسرائيلية، ما أفضى في النهاية إلى الانسحاب الإسرائيلي الأحادي في أيار/ مايو 2000.

ثانياً: المحددات والعوامل المؤثّرة في قرار الحكومة الإسرائيلية المقبلة:

لن تتمتع الحكومة الإسرائيلية القادمة، أيّاً كان شكلها، بحرّية مطلقة إزاء المناطق العازلة في الجبهات المختلفة، وذلك بفعل خمسة محددات رئيسية:

1. **المحدد الأمني – العسكري**: اكتسبت سياسة المناطق العازلة طابعاً مؤسسياً عسكرياً بوصفها جزءاً من النظرية الأمنية ومحددات "الأمن القومي الإسرائيلي". وتجلّى ذلك في إعلان رئيس الأركان إيال زامير Eyal Zamir، أمام خريجي كلية الأمن القومي في 2026/7/9، أنّ الجيش أنشأ في أراضي العدو مناطق عازلة منزوعة السلاح كاستراتيجية جديدة يجري ترسيخها وترجمتها ميدانياً؛ ما يؤكد تحوّلها إلى جزء من البنية المؤسسية للجيش بغضّ النظر عن شخص رئيس الوزراء. كما أنّ "قانون استراتيجية الأمن القومي" الذي أقرّه الكنيست السابق في 2025/6/10 بمبادرة جادي آيزنكوت ويولي إدلشتاين Yuli Edelstein يُلزم أي حكومة قادمة بصياغة وثيقة استراتيجية دفاعية رسمية ومكتوبة تحدد المخاطر والأولويات، ما يقيّد، إن طُبّق، الارتجال السياسي الشخصي ويمنح المؤسسة العسكرية نفوذاً تقييدياً على قرارات المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (كابينت Cabinet).

2. **المحدد الائتلافي الداخلي**: يقيّد ابتزاز اليمين المتطرف هامش حركة أي حكومة مقبلة؛ إذ يمارس تيار "الصهيونية الدينية Religious Zionism" ضغوطاً مستمرة لرفض أي تسوية سياسية، واشتراط تحويل المناطق العازلة في غزة ولبنان وسورية إلى بؤر استيطان يهودي دائم على غرار الضفة الغربية تحت شعار "الاستيطان وحده يجلب الأمن". كما يبرز الصراع حول "قانون التجنيد" لطلاب المدارس الدينية بوصفه الصدع الهيكلي الأكبر؛ إذ يمتلك "الحريديم Haredim" بثقلهم الديموجرافي والبرلماني قدرةً على زعزعة الشارع وتأزيم موقف الحكومة، سواء ترأسها نتنياهو أم آيزنكوت.



3. **المحدد الدولي**: وصلت "إسرائيل" إلى حالة غير مسبوقة يتدخل فيها الرئيس الأمريكي شخصياً في القرارات العسكرية على المستويين الاستراتيجي والعملياتي، بالإضافة إلى إدارة واشنطن لمفاوضات التهدئة الإقليمية ومسارات إنهاء الحرب بما يتجاوز الحسابات التكتيكية لتل أبيب. كما

يضغط خطر العقوبات وتآكل الدعم الديبلوماسي نسبياً على التحركات الإسرائيلية، في ظلّ تنامي العزلة الدولية، وصدور مذكرات اعتقال دولية بحق قادتها، ومنع دول عدة وزراء وشخصيات إسرائيلية من دخول أراضيها.

4. **الاستنزاف العسكري والاقتصادي والبشري:** أطلق رئيس الأركان إيال زامير تحذيراً غير مسبوق في الكابينت برفع "عشر رايات حمراء"، مؤكداً أنّ استمرار حروب الاستنزاف متعددة الجبهات مع تمدد جغرافي دائم سيجعل الجيش "ينهار على نفسه" جراء عجز الموارد البشرية واللوجستية. ويقترن ذلك بإنهاك قوات الاحتياط وتفكّك نموذج "جيش الشعب" بفعل الخدمة الممتدة والمتكررة، ما أفرز احتجاجات عسكرية وتراجعاً في الدافعية، وفاقم الهجرة العكسية لعشرات الآلاف. يضاف إلى ذلك قفز النفقات الأمنية من 4.5% قبل السابع من أكتوبر 2023 إلى أكثر من 8% سنة 2025 من الناتج المحلي الإجمالي، وتجاوز الدَّين العام 68.5% لسنة 2025 (بحسب الجيروزاليم بوست The Jerusalem Post) مع توقّعات باستمرار صعوده في سنة 2026، ما يحرم "إسرائيل" من قدرة تمويل احتلال تضاريسي دائم في المناطق العازلة دون ركود اقتصادي خانق.



5. **المحدّد الإقليمي والتموضع السياسي ومسارات التسوية والتطبيع:** يفرض التموضع الإقليمي وحسابات التسوية والتطبيع قيوداً متزايدة على قدرة أي حكومة إسرائيلية مقبلة على تأبيد المناطق العازلة بصفة أحادية؛ إذ يصطدم التوسع الميداني في غزة وجنوب لبنان والجنوب السوري برفض إقليمي واسع لسياسات فرض الأمر الواقع الجغرافي وتهديد الأمن القومي لدول الجوار، ولا سيّما مصر والأردن اللتين ترفضان أي ترتيبات عازلة تفتح الباب أمام التهجير أو تمسّ بترتيبات الحدود القائمة. كما أن إدامة الاحتلال خلف "الخطوط الملونة" وتعميق التوغلات في سورية ولبنان يُبقي مسارات التطبيع الإقليمي، وفي مقدمتها المسار السعودي، مجمّدة ومعلّقة بوجود أفق سياسي جدّي يُنهي الحرب ويفكّك السيطرة الإسرائيلية الدائمة، ما يضع الحكومة الإسرائيلية المقبلة أمام مفاضلة حادّة بين التموضع الإقليمي والاندماج الديبلوماسي من جهة، وبين التمسّك بالتمدّد العسكري الأحادي من جهة أخرى.

ثالثاً: السيناريوهات المستقبلية للتعامل مع المناطق العازلة حسب التشكيلة الحكومية:

السيناريو الأول: حكومة مركز – يمين أو ائتلاف "إنقاذ وطني" برئاسة جادي آيزنكوت:



جادي آيزنكوت

ينطلق هذا السيناريو من فرضية نجاح جادي آيزنكوت وحزبه يشار Yashar في تشكيل حكومة مركز – يمين أو ائتلاف "إنقاذ وطني" يمنحه ثقلاً توجيهياً حاسماً داخل الكابينت ومنظومة القرار الأمني. وفي هذه الحالة، ستُصاغ السياسة العسكرية وفق الإرث المؤسسي لآيزنكوت كرئيس أسبق للأركان ومهندس وثيقة "استراتيجية الجيش الإسرائيلي" (2015–2018)، ومؤلّف دراسة "قواعد لاستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي" الصادرة عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى The Washington Institute For Near East Policy. وتقوم هذه المدرسة على ترتيب صارم للأولويات يفصل بين التهديدات الوجودية ودون الوجودية، وإخراج الجيش من الاستنزاف المفرط وتآكل الشرعية الدولية عبر استبدال الحروب المفتوحة بإدارة عملياتية محسوبة.

غير أنّ هذه "العقلانية العسكرية" تنطوي على مفاضلة استراتيجية خطيرة بين الدائرة الإيرانية البعيدة ودول الطوق المتاخمة؛ إذ يُتوقع أن تتجه حكومة آيزنكوت نحو خفض التصعيد المباشر مع إيران وتجنّب المواجهات الصاروخية الشاملة أو حروب الاستنزاف المفتوحة التي تُرهق الجبهة الداخلية والاقتصاد ومخزونات الاعتراض الجوي، مفضّلةً التنسيق المؤسسي مع واشنطن والعودة إلى نظرية "المعركة بين الحروب" القائمة على الضربات الاستخبارية والسيبرانية المركّزة تحت سقف الحرب الشاملة.

بيد أنّ هذا الاحتواء المحسوب مع إيران ليس غايةً سلمية، بل أداة لتركيز القوة العسكرية على جبهات دول الطوق؛ حيث تمثّل المناطق العازلة المجرّدة من السلاح في غزة وجنوب لبنان وجنوب سورية ركيزةً أمنية وجودية لا تقبل المساومة لتعويض غياب العمق الاستراتيجي ومنع تكرار هجوم السابع من أكتوبر على البلدات الحدودية. وعليه، ستتمسك حكومته في الجبهة اللبنانية بشريط أمني صلب شمال الحدود يمنع تموضع "قوة الرضوان"، مع الجاهزية لتطبيق "عقيدة الضاحية" التي صاغها سنة 2008، والقائمة على استخدام قوة نارية هائلة وغير متكافئة لتدمير البنى التحتية وإيقاع كلفة باهظة تردع أي إعادة بناء

للقدرات العسكرية. وفي غزة، سيفصل آيزنكوت بين "السيطرة الأمنية" التي يتمسك بها وبين "الاستيطان والحكم العسكري" اللذين يرفضهما لتفادي الانزلاق نحو فخ "الدولة الواحدة"، ما سيدفعه إلى تثبيت المناطق العازلة ميدانياً مع تغليفها دولياً بصيغ إدارة مدنية أو لجان تكنوقراط منزوعة السيادة.

وهو ما يعني عملياً تغيير الخطاب اليميني الصدامي إلى مقاربة أمنية براجماتية تُبقي جوهر السيطرة الميدانية الإسرائيلية على التلال والمحاور الحاكمة، مع تحسين قدرتها على تسويق هذا الواقع أمام العواصم الغربية والمجتمع الدولي.

السيناريو الثاني: حكومة وحدة وطنية أو ائتلاف موسّع برئاسة بنيامين نتنياهو:



يفترض هذا السيناريو نجاح نتنياهو، على الرغم من تآكل شعبيته وصعوبة الحسابات البرلمانية، في استمالة كتل وسطية أو يمينية تحت وطأة الضغوط الأمنية لتشكيل حكومة وحدة وطنية. وعندئذٍ، ستتكرس مقاربة "سوبر-سبارطا Super-Sparta" حيث تتحوّل "إسرائيل" إلى دولة ثكنة في حرب دائمة، تفرض أمنها بالقوة الأحادية وتدير الصراع بالتكتيكات الهجومية المستمرة دون أفق سياسي، مستفيدةً من التداخل الوظيفي بين الذرائع الأمنية للجيش والمشاريع التوسعية لليمين الديني.

وميدانياً، ستواصل حكومة نتنياهو نهج الإنهاك والاغتيالات الممنهجة لقيادات المقاومة لتفكيك منظومات القيادة والسيطرة دون دفع أثمان سياسية. وسينعكس ذلك على المناطق العازلة عبر سياسة "القضم الجغرافي المتدرج"؛ ففي غزة، ستعمل الحكومة على استمرار السيطرة خلف "الخط الأصفر" وتوسيعه تدريجياً، مع تحويل محاور الفصل (فيلادلفيا ونتساريم) إلى منشآت عسكرية دائمة، وربط الإعمار بتفكيك شامل لقدرات المقاومة. وبالمثل، سيستمر التمدّد البطيء والتوغل التدريجي في ريفي القنيطرة ودرعا وسفوح جبل الشيخ، وفي نقاط التماس والتلال الحاكمة بجنوب لبنان، لتثبيت مناطق عازلة بحكم الأمر الواقع، مع إبقاء الاحتكاك العسكري والضربات المتبادلة مع إيران مشتعلةً عند سقف مدروس يوظّف "الخطر الإيراني" لضبط الائتلاف وتأجيل المحاسبة ولجان التحقيق الرسمية.

السيناريو الثالث: حكومة مؤقّتة (تصريف أعمال) ومناورة الهروب نحو التصعيد المزدوج:

يبرز هذا السيناريو مع بقاء نتنياهو على رأس حكومة مؤقّتة (تصريف أعمال) بالتزامن مع إدراكه انسداد أفقه السياسي واقتراب لحظة إقصائه. وفي ظلّ تقلّص القيود الائتلافية والرقابة البرلمانية على حكومة تصريف الأعمال، تتزايد احتمالات لجوء نتنياهو إلى مناورة "حافة الهاوية" بتصدير أزمته الداخلية إلى الإقليم، وافتعال مواجهة عسكرية واسعة تخلط الأوراق وتعيد تحشيد المجتمع الإسرائيلي خلف راية "الطوارئ الوجودية"، بما يقطع الطريق على انتقال السلطة أو يفرض انتخابات جديدة تحت النار.

وتكمن خطورة هذا المسار في ذهاب نتنياهو نحو مواجهة شاملة ومباشرة مع إيران، عبر استدراج الولايات المتحدة للمشاركة في ضربات جوية وصاروخية واسعة تستهدف العمق الإيراني ومنشآته النووية والنفطية. غير أنّ الارتداد الأعنف سيصيب جبهات المناطق العازلة، وفي مقدمتها الجبهة اللبنانية؛ إذ سيبادر الجيش الإسرائيلي، بالتزامن مع ضرب إيران، إلى شنّ هجوم ثنائي مزدوج بري وجوي واسع على لبنان لاستباق أي إسناد صاروخي من حزب الله. وفي غياب الكوابح السياسية، ستعمد "إسرائيل" إلى تعميق التجريف والتدمير الشامل والممنهج للقرى والمنشآت السكنية والبلدية في الجنوب اللبناني، لإفراغ المنطقة ديموجرافياً وتحويلها إلى "أرض محروقة" وعقيمة يستحيل العيش فيها، ما يفرض منطقة عازلة موسّعة كأمر واقع بقوة النار.



غير أنّ سيناريو المواجهة العسكرية الواسعة تواجهه عقبات حقيقية كبيرة، أبرزها وجود معارضة إسرائيلية كبيرة لقيام الحكومة المؤقّتة بخطوات استراتيجية كبيرة أو ذات تأثير خطير محتمل على مجريات الصراع؛ كما أنّ حماسة دونالد ترامب Donald Trump للقيام بهجوم شامل تراجعت بشكل كبير نتيجة وجود أغلبية شعبية أمريكية ترفض الحرب مع إيران، ونتيجة تغيّر بنية الكونجرس Congress الأمريكي إلى أغلبية ديموقراطية تضع قيوداً أكبر على قدرة ترامب على الحركة، ونتيجة الخبرة السلبية للحرب التي تم شنّها في ربيع 2026، وضعف ثقة ترامب بنتنياهو وقدرته على توفير رافعة نجاح حقيقية للحرب القادمة.

رابعاً: الترجيح بين السيناريوهات:



يدفع ميزان المعطيات البرلمانية والميدانية الراهنة إلى حصر الترجيح بين السيناريو الأول (حكومة مركز – يمين برئاسة جادي آيزنكوت) والسيناريو الثالث (بقاء حكومة تصريف أعمال برئاسة بنيامين نتنياهو)، نتيجة التركيبة البرلمانية الهشة وغير المستقرة التي أفرزتها انتخابات الكنيست الـ 26؛ إذ يواجه آيزنكوت، على الرغم من حصوله على 67 تسمية، عقبة رفض أقطاب يمينيين داخل المعارضة (مثل أفيجدور ليبرمان Avigdor Lieberman ونفتالي بينيت Naftali Bennett) الاستناد إلى "شبكة أمان" من القائمتين العربيتين (19 مقعداً)، وعجزه عن استمالة الأحزاب الحريدية دون التنازل عن ملف التجنيد. وفي المقابل، يظل السيناريو الثاني (حكومة وحدة وطنية برئاسة نتنياهو) مستبعداً في الظروف العادية لأنّ التحاق أي حزب معارض بائتلاف يقوده نتنياهو يُعدّ انتحاراً سياسياً.

وعلى مستوى التعامل الميداني مع المناطق العازلة، فإنّ استمرار هذا الاستعصاء الانتقالي يجعل بقاء الأحزمة الأمنية المتقدمة في قطاع غزة وجنوب لبنان والجنوب السوري هو الثابت الأرجح في كِلا المسارَين (الأول والثالث)، وإن اختلف أسلوب إدارتها. ففي حين يظل سيناريو الذهاب إلى حرب إقليمية شاملة مفتوحة محتملاً نظرياً خلال الفترة الانتقالية الممتدة حتى تسلّم الكونجرس الأمريكي الجديد مهامه في كانون الثاني/ يناير 2027، إلا أنّ العوائق الداخلية الإسرائيلية والتحفّظات الأمريكية أمام خوض حرب شاملة ما زالت قوية؛ سواء بسبب إنهاك الجيش الإسرائيلي، أم بسبب المعارضة الداخلية لقرارات مصيرية تتخذها حكومة تصريف أعمال، أم لتراجع حماسة إدارة ترامب بعد تجربة حرب ربيع 2026 وتغيّر أغلبية الكونجرس.

وبناءً على ذلك، يُستقرأ أنّ الأرجح في المدى الزمني القصير ليس بالضرورة الانزلاق الفوري إلى حرب إقليمية شاملة، بل احتمال توجيه ضربات عسكرية قوية ومحددة تستهدف خلط الأوراق السياسية، ومحاولة فرض معادلات ردع جديدة، بما ينعكس مباشرةً على تشديد وتعميق تثبيت المناطق العازلة في

دول الطوق عبر تكثيف التجريف والسيطرة النارية، ريثما يُحسم المسار الائتلافي نحو حكومة بقيادة آيزنكوت، تتجه لاحقاً إلى مأسسة هذه المناطق العازلة أمنياً وديبلوماسياً، دون التفريط في جوهر السيطرة الميدانية عليها.

خامساً: الخلاصة:

تخلص هذه القراءة إلى أنّ نظرية "المناطق العازلة" تحوّلت بعد طوفان الأقصى إلى مرتكز استراتيجي في الفكر العسكري الإسرائيلي، يجمع بين دوافع الردع الميداني ومحاولات إعادة هندسة الجغرافيا الحدودية في دول الطوق. وفي ظلّ التركيبة البرلمانية غير المستقرة التي تُراوح فيها الاحتمالات بين حكومة تصريف أعمال لنتنياهو وحكومة مركز – يمين مقيّدة لآيزنكوت، فإنّ الخلاف الإسرائيلي لا ينصبّ على أصل إبقاء المناطق العازلة بل على نمط إدارتها؛ بين تثبيتها بالقوة النارية واستثمار أي ضربة نوعية قصيرة المدى لفرض أمر واقع ميداني، أو مأسستها ضمن ترتيبات أمنية وديبلوماسية طويلة الأمد. غير أنّ استنزاف الجيش والقيود الاقتصادية والإقليمية يفتح نافذةً استراتيجية أمام الأطراف العربية والفلسطينية لرفع كلفة هذا المشروع وإفشال تحويله إلى واقع حدودي نهائي، كما حدث في تجربة جنوب لبنان (1978–2000).

سادساً: التوصيات:

1. **التحوّط الميداني والسياسي لاحتمال "ضربات قوية نوعية" في المدى القصير:** رفع مستوى الجاهزية في المنطقة خلال المرحلة الانتقالية الراهنة (حتى مطلع سنة 2027) لإحباط أي محاولة إسرائيلية لاستثمار ضربة عسكرية نوعية في تعميق التجريف وتوسيع المناطق العازلة تحت غطاء التصعيد السريع.
2. **تفكيك الرهان السياسي على تبدّل الائتلافات الإسرائيلية:** مغادرة أي تصور يفترض أن صعود جادي آيزنكوت سيؤدي تلقائياً إلى تفكيك المناطق العازلة؛ إذ ينحصر الخلاف بين المعسكرَيْن في أسلوب إدارتها بين التثبيت الميداني الصدامي (نتنياهو) وبين "المأسسة الأمنية – الديبلوماسية" (آيزنكوت).

3. **توظيف الثقل الإقليمي وإسقاط شرعية "الخطوط الملونة" قانونياً وديبلوماسياً:** إطلاق تحرك ديبلوماسي وقانوني مشترك (فلسطيني – لبناني – سوري – عربي) يربط أي مسارات تسوية أو ترتيبات إقليمية برفض الاعتراف بخطوط التمركز العسكري الإسرائيلية كحدود أمر واقع، وتوثيق جرائم التجريف والتهجير القسري داخلها.

4. **رفض معادلة الإعمار مقابل اقتطاع الجغرافيا:** التصدي لأي مقترحات دولية تربط إعادة إعمار المناطق المدمرة بالقبول الضمني ببقاء المناطق العازلة، أو تمرير صيغ "المناطق التجريبية" ولجان التكنوقراط التي تشرعن السيطرة الإسرائيلية على التلال والمحاور الحاكمة.

5. **تحويل المناطق العازلة من درع أمني إلى عبء استنزافي:** استثمار الإنهاك البنيوي والمالي لجيش الاحتلال لرفع كلفة التمركز البشري والمالي في الأحزمة الأمنية، استناداً إلى دروس تجربتَي جنوب لبنان (2000) وغزة (2005).



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
ص.ب.: 5034 - 14 بيروت – لبنان
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net